|  |
| --- |
| **التطورات الاقتصادية الكلية في إقليم الكوميسا****لعام 2020****بواسطة****معهد الكوميسا النقدي** |

**قائمة المحتويات**

[1. الخلفية العامة 3](#_Toc82709007)

[2. النمو 3](#_Toc82709008)

[3. معدل التضخم 4](#_Toc82709009)

[4. السياسة النقدية وتطورات أسعار الصرف 5](#_Toc82709010)

[5. الرصيد المالي الكلي شاملًا المنح 6](#_Toc82709011)

[6. الدين الحكومي 8](#_Toc82709012)

[7. الحساب الجاري الخارجي شاملًا المنح 9](#_Toc82709013)

[8. تراكم الاحتياطي 10](#_Toc82709014)

[9. التطلعات متوسطة الأجل والتوصيات لفرصة التغيير 11](#_Toc82709015)

[10. المخاطر المتوقعة 12](#_Toc82709016)

[المراجع 12](#_Toc82709017)

# الخلفية العامة

يقدم هذا التقرير التطورات الاقتصادية الكلية في إقليم الكوميسا في العام 2020، وهو العام الذي تأثر سلبًا بوباء فيروس كورونا المستجد حيث يحلل التطورات في مؤشرات الأداء الاقتصادي الكلي الرئيسة في الإقليم ويقيم التطلعات متوسطة الأجل ويقدم التوصيات للإطار قصير إلى متوسط الأجل في ظل وباء فيروس كورونا المستجد كما يناقش المخاطر المتوقعة.

# النمو

انخفض متوسط نمو إقليم الكوميسا في عام 2020 بشكلٍ كبير حيث انكمش بنسبة -5.4% إلى 0.2% من 5.6% في عام 2019، ولكن من المتوقع أن ينتعش خلال السنوات خارج هذا النطاق إلى 4.3% و6.0% في العامين 2021 و2022 على التوالي، وهو ما يعزى إلى واقع أن النمو قد هبط بسبب المستويات السلبية في عدد من الدول الأعضاء للكوميسا.

وقد تأثر ناتج النمو في عام 2020 سلبًا بسبب الأزمة الصحية والاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا المستجد منذ بدء العام قيد المراجعة بما يلي على سبيل المثال لا الحصر: (1) أثر تدابير الاحتواء –الحجر الصحي والإغلاق والقيود على السفر وغلق الحدود وإلغاء التجمعات العامة وغلق المدارس والجامعات والعمل عن بعد وانخفاض الطلب العالمي والكميات الفائضة الإقليمية مما نتج عنه هبوط سريع في التجارة والسياحة، و(2) القيود المالية الخارجية التي تضم التدفقات الخارجة والانخفاضات الحادة في تدفقات رأس المال والتحويلات ذات الآثار على أسعار الصرف وتأجيل إصدار السندات المخطط لها، و(3) أثر الصدمات المتعددة خصوصًا آثار الفيضانات وغزو الجراد وانهيار أسعار السلع. وعلى الرغم من ذلك يبدو أن النمو المرن في بعض الدول قد استفاد من تحسين أساسيات النمو، وخصوصًا التحول التدريجي من الاستهلاك الخاص إلى الاستثمار والتصدير مما خفف من الموجات السلبية المصاحبة لفيروس كورونا المستجد.

ومع قدوم الموجة الثانية من وباء فيروس كورونا المستجد الذي سريعًا ما تجاوز مقياس وسرعة الموجة الأولى حيث تراجع إلى حد ما في مجموعة واسعة من الدول في الإقليم، ويمكن أن تستعد الدول لمزيد من الموجات حيث لا يزال الوصول إلى اللقاحات شحيحًا. فتظهر توقعات صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2021 أن متوسط النمو في إقليم الكوميسا سينتعش إلى 4.3% في عام 2021 وما بعده 6.0% في عام 2022 **(الشكل 1)**.

**الشكل 1: متوسط النمو الحقيقي لإجمالي الناتج المحلي في الكوميسا (نسبة التغيير على مدار السنوات)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

ويقوم التعافي في توقعات النمو على: (أ) التفاؤل حول تعافي الاقتصاد العالمي مدفوعًا بشكلٍ كبير بتعزيز جهود التلقيح ضد فيروس كورونا المستجد في الاقتصادات المتقدمة والمستوى الاستثنائي لدعم السياسة –المحفز المالي واستمرار التكيف من قبل البنوك المركزية مع فوائض محتملة للإقليم في صيغة زيادة التجارة وارتفاع أسعار السلع ومواصلة تدفقات رأس المال، و(ب) تعافي أسعار السلع وطلبات الشركات حول العالم، وخصوصًا الصين مع التعافي الاستهلاك الخاص والاستثمار. وبالفعل، قفزت أسعار النفط إلى 67 دولارًا أمريكيًا للبرميل في شهر مارس 2021 من 27 دولارًا أمريكيًا للبرميل في شهر أبريل 2020 مما يعكس بشكلٍ جزئي تحسن الطلب العالمي، و(ج) الظروف المالية العالمية التكيفية واسعة النطاق –مع مراعاة أسعار الفائدة العالمية المنخفضة وحالات الانتشار. فيجب أن يدعم هذا مواصلة التأمينات السيادية في الإقليم.

ومن الآن فصاعدًا، يتمحور الشغل الشاغل للإقليم حول احتواء انتشار فيروس كورونا المستجد مع فتح اقتصادات إقليم الكوميسا. إن تحقيق التوازن بين الهدفين المتعارضين تقريبًا سيقطع شوطًا طويلًا في تحديد سرعة ومدى الانتعاش الاقتصادي والعودة إلى الحياة الطبيعية. وسيعتمد مفتاح تحقيق التوازن الصحيح على مدى فاعلية وكفاءة الحكومات في الإقليم مع استمرارها في تنفيذ تدابير الصحة العامة ومدى تكيف الجمهور معها. ومن بين هذه التدابير الرئيسة على سبيل المثال لا الحصر الإطلاق السريع للقاح فيروس كورونا المستجد وتعزيز حملة التوعية بالتمنيع والاستيعاب والالتزام بإجراءات التشغيل القياسية لمنظمة الصحة العالمية والاختبار الشامل والعزل والحجر الصحي للحالات التي تم تحديدها.

# معدل التضخم

وقد زاد متوسط معدل التضخم الواسع لإقليم الكوميسا إلى 19.1% في عام 2020 من 13.5% في عام 2019 و9.5% في عام 2018، ولكن من المتوقع أن ينتعش إلى حد ما إلى 11.4% في عام 2021 و7.4% في عام 2022 **(الشكل 2)**. ويعكس ارتفاع التضخم خلال السنة قيد المراجعة ما يلي:

1. الأسعار المرتفعة للطعام بسبب تدابير العزل والاحتواء التي أثرت على سلاسل إمداد الطعام العالمية والإقليمية والمحلية مما ينتج عنه ندرة الطعام المستورد والمنتج محليًا.
2. تأثير انخفاض قيمة العملة بسبب الانخفاض الحاد في أسعار السلع التي تهدد أرباح النقد الأجنبي وممارسة ضغوط تضخمية على العملات الأجنبية.
3. انتعاش أسعار الطاقة قرب نهاية العام.

ومن المتوقع أن ينخفض معدل التضخم في عامي 2021 و2022، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى الزيادات المتوقعة في الإمدادات الغذائية مدفوعة بالطقس الجيد المتوقع وارتفاع سعر الصرف مدعومًا باستئناف تدفقات رأس المال الوافدة بسبب البيئة الخارجية الأكثر ازدهارًا.

**الشكل 2: متوسط أسعار الاستهلاك في الكوميسا (المتوسط السنوي، نسبة التغيير)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

# السياسة النقدية وتطورات أسعار الصرف

خلال العام الذي حل فيه وباء فيروس كورونا المستجد، استمر عدد من البنوك المركزية في الإقليم في دعمهم إلى حد كبير –بما في ذلك تحويل الأولوية إلى هدف إدارة الأزمات بدلًا من الاستقرار الصارم للأسعار. واتبعت معظم البنوك المركزية موقف السياسة النقدية التكيفية وسمحت لسعر الصرف بالانخفاض أثناء إجراء تدخلات في العملات الأجنبية لتهدئة التقلبات المضطربة. بالإضافة إلى ذلك، خففت متطلبات الاحتياطي والاحتياطي لرأس المال للبنوك في محاولة لتعزيز احتياجاتها اليومية من السيولة، وسمحت للبنوك التجارية بإعادة هيكلة القروض المعلقة للمقترضين الذين يواجهون تحديات تدفق نقدي مؤقتة وزيادة القيود على الوكلاء ومحافظ الشركات للمعاملات الرقمية وغيرها من تدابير. ومع ذلك، في المستقبل، وفي سياق التفاؤل بشأن التعافي الاقتصادي العالمي وارتفاع أسعار المواد الغذائية والسلع والمخاطر التي يشكلها ذلك على التضخم المحلي، يمكن أن يتقلص مجال السياسة النقدية الداعمة بشكل متزايد. في الواقع، بعد أن خففت السياسة حتى عام 2020، أبقت بعض البنوك المركزية في المنطقة أسعار الفائدة معلقة، بينما عكست بعض البنوك الأخرى بالفعل بعض تخفيضات أسعار الفائدة لعام 2020.

وقد أدت الاضطرابات الاقتصادية الناجمة عن فيروس كورونا المستجد إلى تشديد شروط التمويل العالمية وتدفق غير مسبوق لرأس المال وانخفاض حاد في التحويلات وإيرادات السياحة، وهو ما أدى ذلك إلى ضغوط مالية شديدة وضغوط شديدة على أسعار الصرف في العديد من الدول في الإقليم. وقد أدت الظروف المالية العالمية المتشددة إلى خفض التدفقات الاستثمارية إلى الإقليم، مما أدى إلى إجهاد الموارد المطلوبة للتعامل مع الوباء ودعم الانتعاش الاقتصادي. ونتيجةً لذلك، كان على الحكومة إما خفض الإنفاق أو تراكم المتأخرات أو السماح بزيادة الاقتراض الحكومي من السوق المحلية مع موازنة العواقب التي قد تترتب على الائتمان المحلي والانتعاش الاقتصادي. وفي المستقبل، إذا استمر الوباء وفشلت الظروف المالية العالمية المشددة في التخفيف كما هو متوقع، فقد لا يزال يتعين على الحكومات استخدام هذا التمويل كملاذ أخير، ولكن يجب أن يكون ذلك وفقًا لشروط السوق.

وعلى الرغم من أن السياسة المالية أساسية في معالجة التحديات الحالية التي يفرضها وباء فيروس كورونا المستجد، إلا أن السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف يمكن أن تلعب أيضًا دورًا مهمًا في تخفيف الصدمة الاقتصادية. وعلى هذا النحو، هناك حاجة لضمان سلامة القطاع المصرفي من خلال زيادة السيولة. ويجب على البنوك المركزية في الإقليم كذلك النظر في تيسير السياسة النقدية خاصة في الدول التي لا يمثل فيها التضخم مصدرًا للقلق الفوري من أجل تزويد الاقتصاد بالزخم اللازم لعكس مرحلة انكماش النمو. وبالنسبة للدول في الإقليم التي تخضع لأنظمة أسعار صرف مرنة وتتمتع بتضخم منخفض وغياب كبير لتفاوت العملات، يمكن السماح لسعر الصرف بأن يكون العامل الرئيس لامتصاص الصدمات. وسيكون التدخل في أسعار الصرف لتهدئة تقلبات أسعار الصرف أمرًا مرغوبًا في الدول ذات أسواق الصرف الأجنبي الضحلة والمخاطر الكبيرة غير المحمية في الميزانية العمومية.

# الرصيد المالي الكلي شاملًا المنح

اتسع متوسط ​​العجز المالي للإقليم شاملًا المنح كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.9% إلى -5.7% في عام 2020 من -4.8% في عام 2019. وقد تفاقم ذلك بسبب الاقتراض الجديد لتغطية نقص الإيرادات الناجم عن الأزمة الاقتصادية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد. وقد وضعت الحكومات عددًا من الإجراءات المالية الموجهة نحو احتواء وباء فيروس كورونا المستجد بما في ذلك توفير الخدمات الصحية والدعم الموسع غير المسبوق للأسر والشركات والأسواق المالية. وعلى وجه الخصوص، استجابت معظم دول الإقليم للوباء من خلال الإنفاق الصحي الهائل وتدابير خفض الضرائب لتخفيف الحدة على الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة وتوسيع الدعم للأسر الضعيفة من خلال التحويلات النقدية والحصص الغذائية والدعم المستهدف والمؤقت للقطاعات المتضررة بشدة من اقتصاداتها.

وضعت الحزم المالية ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد وسط نقص حاد في الإيرادات الضريبية التي تم تغذيتها بواسطة إجراءات الإغلاق في عدد من الدول ضغوطًا كبيرة على الحيز المالي للحكومة. وقد أدى التأثير المشترك للانخفاض الحاد في الإيرادات والتراكم السريع للديون، ولا سيما بالنسبة للدول التي تعاني من عجز مالي كبير وتصلب في الميزانية فيما يتعلق بالأجور ومدفوعات الفوائد إلى زيادة التعرض للتخلف عن سداد الديون. ومع استمرار مكافحة الدول للأزمة الصحية الناجمة عن وباء فيروس كورونا المستجد والأزمة الاقتصادية الناتجة عن ذلك، ستكون الاعتبارات المالية التالية حاسمة على المدى المتوسط:

1. ستحتاج الدول إلى دمج تأثير وباء فيروس كورونا المستجد بسرعة في أطرها المالية وإعادة تقييم التأثير على الإيرادات وإجراء تقدير دقيق لتكاليف الاستجابات من حيث الإنفاق.
2. إجراء إعادة ترتيب أولويات الإنفاق بما في ذلك إعادة جدولة نفقات رأس المال والنظر في مستويات كافية من الحوافز المالية لإعادة تنشيط اقتصادات دولة معينة في ظروف خاصة بكل دولة.
3. الحاجة إلى الاستكشاف الجاد لإمكانيات التمويل الخارجي الميسر والتخفيف المؤقت/ الدائم للديون.
4. هناك حاجة أيضًا إلى تحقيق التوازن بين مطالب الإنفاق الفوري استجابةً لفيروس كورونا المستجد والتخفيضات في الاستثمارات العامة لتجنب التأثير السلبي المفرط على الاقتصاد والعمالة والنمو المستقبلي –لأن زيادة الاستثمار العام مع التأثير المضاعف في بعض الأحيان قد يعمل كحافز وضمان مرونة طويلة الأجل للاقتصاد.
5. التخفيف من مخاطر الفساد والمخاطر المالية من خلال الضوابط الصارمة والمراقبة والشفافية ومواصلة دعم الأسر والشركات الصغيرة والمتوسطة للحفاظ على سبل العيش والعمل.

من المتوقع أن يتقلص إجمالي الرصيد المالي لعام 2021 إلى -5.2% ثم إلى -4.0% في عام 2022 **(الشكل 3)**، ويرجع ذلك أساسًا إلى الانتعاش الاقتصادي المتوقع –ارتفاع الإيرادات واستئناف ضبط الأوضاع المالية في بعض الدول وانتهاء التدابير ذات الصلة بالوباء حيث تعزز الدول نشر لقاح فيروس كورونا المستجد واستيعابه.

**الشكل 3: متوسط الرصيد المالي الكلي للكوميسا (شاملًا المنح، النسبة من إجمالي الناتج المحلي)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

# الدين الحكومي

ارتفع متوسط ​​الدين الحكومي للإقليم كنسبة من إجمالي الناتج المحلي إلى 59.3% في عام 2020 مقارنةً بالنسبة 56.6% في عام 2019، ويرجع ذلك أساسًا إلى وباء فيروس كورونا المستجد **(الشكل 4)**. وقد أدت احتياجات النفقات المتكررة ذات الصلة بفيروس كورونا المستجد إلى جانب الانخفاض الحاد في الإيرادات الناجم عن الإغلاق والتباطؤ الاقتصادي العام خلال العام قيد المراجعة إلى ممارسة ضغوط كبيرة على الشؤون المالية الحكومية وأجبرت جميع الاقتصادات في الإقليم تقريبًا على تحمل عجز مالي متزايد.

**الشكل 4: متوسط الدين الحكومي للكوميسا (النسبة من إجمالي الناتج المحلي)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

من الآن فصاعدًا، من المتوقع أن يتراجع متوسط ​​نسبة الدين الحكومي في الإقليم إلى إجمالي الناتج المحلي إلى حد ما إلى 58.3 في عام 2021. ومع ذلك، إذا أدت الإصابات والمتغيرات الجديدة إلى عمليات إغلاق جديدة كما هو الحال بالفعل في بعض الدول في الإقليم، وإذا تضاعف ذلك بسبب التأخير في التطعيمات، يمكن أن تزداد مخاطر الديون والتمويلات الحكومية الإقليمية مما يعقد الخيارات لحيز السياسة الحالي، وتتعرض هذه الدول في النهاية إلى التخلف عن سداد الديون. وبالفعل، فإن نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي للدول الفردية تصور وضعًا أكثر خطورة وأزمة حيث من المتوقع أن ترتفع نسبة الدين إلى إجمالي الناتج المحلي في بعض الدول لتتجاوز 80%. وبالتالي، ما لم يتم تنفيذ تدابير للحد من نمو الديون، فقد تواجه هذه الدول انفجارًا في مخزون الديون الخارجية وتكاليف الخدمات حيث إنها إذا تركت دون رادع، يمكن أن يؤدي معدل تراكم الديون إلى مصدر رئيس لعدم استقرار الاقتصاد الكلي. وسيكون تخفيف الديون ضروريًا لمكافحة وباء فيروس كورونا المستجد مع الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

لا تمتلك معظم الاقتصادات في الإقليم مجالًا كبيرًا للمناورة في نشر السياسة المالية للتصدي لفيروس كورونا المستجد، خاصةً بالنظر إلى تأثير عمليات الإغلاق على مصادر الإيرادات التقليدية في الوقت الذي لا يكون فيه الضغط من أجل إنفاق وحماية الأرواح خيارًا حيث إن الدائنين قد يحتاجون إلى النظر في المنح لدعم الفئات الضعيفة، وهي النظم الصحية وسبل العيش والشركات المحلية.

إن الحاجة إلى قيام الدائنين بتنفيذ "تجميد الديون" الذي دعت إليه مجموعة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والحكومات الأفريقية ستكون مهمة على المدى القصير الفوري، ولكن سيكون من الضروري اتباع نهج أكثر شمولية لتخفيف عبء الديون بعد وباء فيروس كورونا المستجد لتمكين معظم الاقتصادات في الإقليم من التعافي الكامل من آثار هذا الوباء. وتتمحور المخاوف من أن الوصول إلى حزمة الإغاثة الثنائية سيؤدي إلى خفض التصنيف الائتماني وتقويض الوصول في المستقبل إلى أسواق رأس المال، وسيتعين معالجة المخاوف المتعلقة بالتزامات الديون التجارية.

# الحساب الجاري الخارجي شاملًا المنح

تدهور عجز الحساب الجاري الخارجي لإقليم الكوميسا شاملًا المنح كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي بمقدار 0.2% إلى متوسط ​​-4.9 % في عام 2020 مقارنة بعام 2019. ويعزى التدهور في عجز الحساب الجاري الخارجي لمعظم اقتصادات الإقليم إلى الاختلالات التجارية المستمرة المعتادة بسبب مزيج من انخفاض الطلب على الصادرات وفواتير الاستيراد غير المرنة نسبيًا، وفي بعض الحالات التأخر في صرف تدفقات المعونة الخارجية التي تواجهها معظم الدول في إقليم الكوميسا. وتعود حصيلة العام قيد المراجعة في المقام الأول إلى آثار وباء فيروس كورونا المستجد. وقد أثرت الاضطرابات في التجارة المحلية والإقليمية وسلاسل القيمة الناجمة عن عمليات الإغلاق إلى جانب الاضطرابات المماثلة على المستوى العالمي تأثيرًا شديدًا على التجارة في معظم الدول.

ومن المتوقع أن يتحسن الحساب الجاري الخارجي شاملًا المنح إلى -4.5% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2021 ثم إلى -4.3% من إجمالي الناتج المحلي في عام 2022 **(الشكل 5)** حيث يرتكز هذا التحسن على الزيادات في الصادرات مع ارتفاع الطلب في جميع أنحاء العالم وارتفاع أسعار السلع التصديرية لمصدري السلع الأساسية واستئناف تدفقات رأس المال لا سيما انتعاش التحويلات.

ومن الآن فصاعدًا، من المرجح أن تعيد أزمة فيروس كورونا المستجد تشكيل سلاسل القيمة العالمية مما يجلب تحديات ولكن أيضًا فرصًا لإقليم الكوميسا وأفريقيا عمومًا. ويجب أن يكون تعزيز سلاسل القيمة القارية أولوية بالنظر إلى بيئة الأعمال العالمية غير المؤكدة. ومع تقدم القطاع الخاص في التحول الرقمي، من المهم للقارة أن تستثمر في تعزيز البنية التحتية الأساسية للاتصالات بما في ذلك الألياف الضوئية والإنترنت عالي السرعة، وكذلك لإكمال جدول الأعمال التنظيمي (التجارة الإلكترونية) للتحول الرقمي. وسيكون هذا ضروريًا لظهور سلاسل القيمة للقرن الحادي والعشرين في الإقليم وتوسيعها. وعلى المدى المتوسط ​​والطويل، سيكون التنفيذ الفعال لجدول أعمال التكامل الإقليمي للجماعات الاقتصادية الإقليمية ومنطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا مفتاحًا لتعزيز شبكات الإنتاج والتجارة الإقليمية والحد من تعرض القارة للصدمات الخارجية، وبالتالي سيؤدي إلى تحسين أرصدة الحساب الجاري الخارجي.

**الشكل 5: متوسط الحسابات الجارية الخارجية للكوميسا (شاملة المنح، النسبة من إجمالي الناتج المحلي)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

# تراكم الاحتياطي

بلغ متوسط غطاء الاحتياطي الخارجي لإقليم الكوميسا 3.2 شهرًا من واردات السلع والخدمات، وهو انخفاض من 3.9 شهرًا لاستيراد السلع والخدمات في عام 2019. ويعكس الانخفاض في الاحتياطيات الخارجية في شهور واردات السلع والخدمات خلال العام قيد المراجعة قدرًا كبيرًا من الضغط لتوفير النقد الأجنبي لدعم استيراد المعدات والأدوية المتعلقة بفيروس كورونا المستجد وتهدئة التقلبات المدمرة في سعر الصرف ودعم الواردات الغذائية للاقتصادات التي تعاني من نقص الغذاء في الإقليم. وعلى الرغم من الانخفاض، فإن متوسط تغطية احتياطي الواردات المستقبلية للسلع والخدمات لثلاثة أشهر على مدى السنوات الأربع المتتالية الماضية هو شهادة على السياسات النقدية وسياسات أسعار الصرف الحكيمة. وفي السنوات خارج هذا النطاق 2021 و2022، من المتوقع أن يحوم متوسط مركز الاحتياطي الخارجي للإقليم حول المتوسط التاريخي البالغ 3.2 شهرًا لاستيراد السلع والخدمات **(الشكل 6)**.

**الشكل 6: متوسط احتياطات الكوميسا (تغطية شهور استيراد البضائع والخدمات)**

**المصدر: آفاق الاقتصاد الإقليمي لأفريقيا جنوب الصحراء بواسطة صندوق النقد الدولي –أبريل 2021**

# التطلعات متوسطة الأجل والتوصيات لفرصة التغيير

1. يتمثل التحدي المباشر لمعظم دول الإقليم في وقف وباء فيروس كورونا المستجد حيث لا يزال الإقليم في قبضة الوباء الصحي والطوارئ الاقتصادية. ولذا، لا يزال من الأولويات من الآن فصاعدًا إنقاذ الأرواح –مما يستلزم إنفاقًا إضافيًا لتعزيز النظم الصحية المحلية وجهود الاحتواء، ولضمان توفر المتطلبات اللوجستية والإدارية لإطلاق اللقاح.
2. يتعين على الدول الأعضاء بذل كل ما في وسعها لدعم سرعة تعافي اقتصاداتها. وينبغي مواصلة التحفيز المالي على المدى القصير، بحيث يستهدف الصحة العامة، والاستجابة للأزمات، ودعم الدخل للفئات الأكثر ضعفًا.
3. للسيطرة على مستويات الديون المهددة، ستحتاج الدول الأعضاء إلى خلق المزيد من الحيز المالي من خلال تعبئة الإيرادات المحلية وتحديد الأولويات ومكاسب الكفاءة في الإنفاق. وبالإضافة إلى إجراءات الإيرادات والإنفاق هذه، تحتاج الحكومات إلى تعظيم الحيز المالي من خلال تحسين الأطر المالية الخاصة بها لتحقيق التوازن الموثوق به بين الحاجة إلى الدعم قصير الأجل والدمج على المدى المتوسط.
4. وعلى المدى المتوسط​، سيكون التحول الهيكلي والتنويع الاقتصادي للاقتصادات الفردية في الإقليم أمرين حاسمين. وقد أظهر وباء فيروس كورونا المستجد بوضوح أنه مع قنوات التجارة المعطلة، تمكن المصنعون المحليون من الارتقاء إلى مستوى المناسبة. لذلك، هناك حاجة للحفاظ على صناعات الإمدادات الصيدلانية والطبية الناشئة في حقبة ما بعد فيروس كورونا المستجد.
5. الاستفادة من منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا لتعزيز القيمة المضافة والنمو الصناعي وزيادة دور الرقمنة لمواصلة لعب دور مهم في اقتصادات الإقليم.

# المخاطر المتوقعة

المخاطر التي يشكلها وباء فيروس كورونا المستجد غير مسبوقة حيث إن الأزمة لا مثيل لها التي يكون تأثيرها على الاقتصاد العالمي مدمرًا ولا يزال غير مؤكد إلى حد كبير. والتحدي الحقيقي للسياسة هو التقييم الصحيح للمفاضلات بين الأولويات القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل. وستكون هناك حاجة إلى تدخلات سياسية مختلفة مع دخول الاقتصادات المراحل المتتالية من الاستجابة للأزمات: النجاة من الوباء (ضمان تخصيص الموارد الكافية للاحتياجات الأساسية مثل الأدوية والغذاء وضمان صحة الناس البدنية والعقلية فضلًا عن السلامة) والعودة إلى الوضع الطبيعي (دعم الأفراد والشركات لاستئناف أنشطتهم وإصلاح الأضرار التي لحقت بهم أثناء الوباء) وإعادة التركيز على المدى الطويل (تحويل الموارد والاهتمام بالتنمية طويلة المدى). إن عدم اتباع السياسة بشكل صحيح في أي من هذه المراحل يشكل مخاطر جسيمة على اقتصادات الدول الأعضاء للكوميسا.

# المراجع

1. IMF REO Sub Saharan Africa (April 2021)
2. IMF REO Middle East and Central Asia (April 2021);
3. IMF Article IV Consultations Staff Country Reports
4. AfDB African Economic Outlook (March 2021)